



دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

د/ بن عمارة منصور

الاستاذة كليات بسمة

1
جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2014

دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)
دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن

الأستاذة كلييات بسمة

كلية العلوم الاقتصادية - جامعة عنابة الجزائر -

الأستاذ الدكتور بن عمارة منصور

كلية العلوم الاقتصادية - جامعة عنابة الجزائر -

الملخص:

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام كبير وهذا باعتبارها تشكل حلقة هامة في النشاط الاقتصادي، وتجلى ذلك من خلال استحداث هيكل وهيئات لدعم هذا النوع من المؤسسات والتي من أهمها نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بالإضافة إلى جملة التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة.

لذلك تحدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2006-2013 وكذلك على دور التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي سبيل ذلك تم دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن، حيث توصلنا إلى أن التحفيزات الضريبية تعتبر أحد الدعائم التي تمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها التنافسية ولكن ليست الشيء الوحيد المتحكم بها، وهذا من خلال أن مؤشرات تنافسية مؤسسة محبوبة في حالة الاستفادة أفضل منها في حالة عدم الاستفادة ولقد تم تقديم توصيات ومقترحات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية، التحفيزات الضريبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التخفيض الضريبي، الإعفاء الضريبي.

Résumé : Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle prépondérant dans l'activité économique algérienne et pour cela le gouvernement a créé une multiplicité et une multiplication des institutions et programmes qui visent l'encouragement et l'aide de ces dernières, et on considère l'ANDI parmi les plus importantes institutions spécialisées dans le soutien et la modernisation des PME, et cela d'après le soutien et l'accompagnement financier et l'octroi des avantages fiscaux.

Le but de cette étude est de mettre en évidence la position et le rôle des PME dans l'économie nationale de la période allant de 2006 à 2013, mais aussi le rôle des avantages fiscaux octroyés par l'ANDI dans le renforcement de la compétitivité des PME algérienne, afin d'illustrer cet impact nous avons pris comme cas, l'entreprise des pâtes MAHBOUBA, et nous avons finalement conclu que les avantages fiscaux permettent à l'entreprise d'être plus compétitive .

Mots clés: les petites et moyennes entreprises, la compétitivité, les avantages fiscaux, exonération de l'impôt, réduction de l'impôt.

مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية التي يشهدها الإقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة والتي رافقتها إشتداد المنافسة على مختلف الأصعدة أدت بالتوجهات الحديثة للإقتصاد بالتركيز أكثر وبشكل ملحوظ على قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة بإعتبارها تشكل حلقة هامة في النشاط الإقتصادي من حيث ما أثبتته هذه المؤسسات في قدرتها على دفع عجلة التنمية إلى الأمام من خلال مساهمتها في تكوين ثروة وخلق مناصب عمل وتنويع قاعدة الصادرات.

إن مختلف البلدان النامية ومن بينها الجزائر تسعى إلى إرساء قواعد إقتصاد السوق، هادفة بذلك إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها الأمر الذي يستدعي الإحاطة بجميع المشاكل التي تواجهها التي من أهمها ثقل العبء الضريبي على هذه المؤسسات حيث أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية والتي تصب في خانة التهرب الضريبي، لذا سعت الجزائر إلى تهيئة محيط جبائي ملائم لنشاط هذه المؤسسات وتجلى ذلك من خلال إستحداث أطر مؤسسية لدعم وترقية هذا النوع من المؤسسات والتي من أهمها نجد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) التي تقدم جملة من التحفيزات الضريبية التي تخفف كاهل هذه المؤسسات من العبء الضريبي وتدفعها الى تنافسية جادة ومثمرة.

إشكالية الدراسة: إن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

ومن أجل مناقشة هذا التساؤل فإننا ننطلق من فرضية أساسية مفادها: أن التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تساهم في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لكن ليست الشيء الوحيد المتحكم بها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة مهمة ألا وهي ضرورة تهيئة محيط جبائي ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث أن هذه الأخيرة تواجهها العديد من العراقيل والتي من أهمها كثرة الضرائب المفروضة عليها وإرتفاع معدلاتها، وبالتالي وجب إزالة هذه العراقيل من خلال تقديم تحفيزات ضريبية لهذه المؤسسات من أجل دعم تنافسياتها.

أهداف الدراسة: نأمل من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف ابرزها:

التعرف على الوضعية الراهنة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

التعرف على الإطار النظري للتنافسية وأهم مؤشراتهما

التعرف على أهم الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والتطرق للتحفيزات الضريبية التي تقدمها وما مدى مساهمتها في دعم تنافسية هذه المؤسسات

الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي نأمل أن تساهم في تطوير الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

منهج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بوصف وتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الإعتماد على منهج دراسة الحالة عند التطرق إلى حالة المؤسسة محل الدراسة، وسوف نستعين في ذلك بالبيانات والإحصائيات ذات الصلة.

خطة الدراسة:

مراعاة لمنهج الدراسة وموضوعها إرتأينا لمعالجة هذا الموضوع من خلال أربعة محاور وهي:
المحور الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري
المحور الثاني: التنافسية (مفهومها، مؤشراتها)

المحور الثالث: التحفيزات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI
المحور الرابع: دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن عنابة

المحور الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

من أجل الإلمام بهذا المحور تم التطرق إلى التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يزال حتى اليوم يثار جدل واسع النطاق في الفكر الاقتصادي حول مفهوم يوضح وبدقة ماهية المؤسسة الصغيرة المتوسطة فالباحثون مسيري المنظمات الدولية لا زالوا يواصلون محاولاتهم بغرض التوصل إلى تعريف موحد وشامل لهذا النوع من المؤسسات غير أن هناك صعوبات كبيرة تواجهها وأهمها اختلاف المعايير والمقاييس والأسس التي من خلالها يتم تصنيف المؤسسات إلى كبيرة، متوسطة وصغيرة، حيث أن هذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والمرحلة من التطور التي بلغتها كل دولة. ومن أهم العوامل التي أدت إلى إختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في كل دولة نجد:¹

- إختلاف مستويات النمو: فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة، ألمانيا أو دولة متقدمة أخرى، تعتبر مؤسسة من الحجم الكبير في الجزائر أو أي دولة نامية أخرى، هذا بسبب الإختلاف في مستويات النمو بين الدول المتقدمة النامية.
- تنوع الأنشطة والفروع الاقتصادية: إن معايير تحديد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القطاع الزراعي مثلا تختلف عنه في القطاع الصناعي أو الخدماتي.
- درجة تقسيم العمل: أي كلما كانت درجة تقسيم العمل كبيرة كلما كانت معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة تميل إلى الصغر العكس صحيح.

2- المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة : هناك نوعان من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة هما كالتالي:²

المعايير الكمية: من بين مجموعة المعايير التي تحدد حجم المؤسسات المعايير التالية: عدد العاملين، حجم رأس المال، رقم الأعمال، الحصص السنوية، الحصص السوقية للمؤسسة.

المعايير النوعية: تشمل هذه المجموعة المعايير التالية: طبيعة الملكية المسؤولة الإدارية، الاستقلالية، حجم السوق.

إن تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات أدت إلى ظهور مجموعة من التعريفات على المستوى الدولي، حيث ركز فيها البعض على الجانب الوصفي (المعايير النوعية) فيما إعتد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، يكون التعريف أكثر دقة كلما مزج بين الاثنين وإشتمل على مجموعة كبيرة من المعايير (النوعية الكمية)

3- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

لقد اعتمدت الجزائر في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة المتوسطة على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث جاء التعريف كما يلي:³
" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار جزائري، وهي تستوفي معايير الاستقلال"
يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة كالتالي:

الجدول رقم (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة عامل	رقم الأعمال السنوي مليون دينار	الحصيلة السنوية مليون دينار
المؤسسة المصغرة	01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، العدد 77 ديسمبر 2001، ص 6.

وبهذا صنف المشرع الجزائري المؤسسات إلى ثلاثة أصناف مؤسسة مصغرة، صغيرة، متوسطة حسب عدد العمال ورقم العمال ومجموع الميزانية.

4- واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بإهتمام بالغ، لاسيما خلال السنوات الأخيرة وهذا من خلال جملة التحفيزات والتسهيلات، يقينا منها بأهمية الدور الذي تقوم به في التنمية الإقتصادية وعليه سوف نتطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث درجة نموها وتركزها القطاعي وكذا إسهاماتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة وإمتصاص البطالة.

4-1- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سوف نتطرق إلى التطور العددي للمؤسسات الص. م في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2006-2013 وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة للفترة (2006-2013)

الوحدة (مؤسسة)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة								
المؤسسات الخاصة	269806	293946	392013	455398	482892	511856	550511	578586
المؤسسات العمومية	739	666	626	591	557	572	557	547
الصناعات التقليدية	106222	116347	126887	169080	135623	146881	160764	168801
المجموع	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	747934

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نشرات المعلومات الإحصائية،

الموقع على الأنترنت: www.pmeart-dz.org

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ عددها 376767 مؤسسة سنة 2006 ليصل إلى 747934 مؤسسة سنة 2006، هذا يعني أن عدد المؤسسات قد زاد بـ 371167 مؤسسة في هذه الفترة، أي نسبة زيادة تعادل 99% ويمكن إرجاع ذلك للسياسة التشجيعية التي إنتهجتها الدولة في لإنشاء

هذا النوع من المؤسسات، حيث عملت على تنويع وسائل الدعم وتوفير التمويل اللازم، كذلك يمكننا القول أن القطاع الخاص هو المهيمن في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أنه يشهد نمو مستمر عبر السنوات ثم يأتي القطاع الحرفي (الصناعات التقليدية) إذ أنه كذلك يعرف تطور مستمر أما القطاع العمومي فيعرف تذبذب حقيقي وهذا راجع إلى حل بعض المؤسسات العمومية بسبب عدم قدرتها على البقاء والاستمرار والمنافسة.

4-2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على قطاعات النشاط الاقتصادي:

يمكن إبراز توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية على قطاعات النشاط الاقتصادي في الجدول التالي:
الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات (2006-2013)

الوحدة (مؤسسة)

قطاع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
خدمات	123782	135151	147582	159444	172653	186157	204049	217444
البناء الأشغال	90702	100250	111978	122238	129762	135752	142222	147005
الصناعة	51343	54301	57352	59670	61228	63890	67517	70840
الزراعة الصيد البحري	3186	3401	3599	3642	3806	4006	4277	2217
خدمات ذات الصلة بالصناعة	793	843	876	908	1870	1956	2052	4458
المجموع	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نشریات المعلومات الإحصائية،

الموقع على الأنترنت: www.pmeart-dz.org

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتوزع على جملة من القطاعات الأساسية بنسب متفاوتة، حيث يتمركز أغلبها في قطاع الخدمات، ويرجع ذلك لأن هذا القطاع لا يتطلب أموال ضخمة ولا تقنيات كبيرة مما جعله أكثر القطاعات جذبا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه قطاع البناء الأشغال العمومية يرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة لهذا القطاع لاسيما في مجال بناء السكنات، الطرق، السدود، المستشفيات... إلخ مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، بعدها يأتي قطاع الصناعة ويليه قطاع الزراعة الصيد البحري.

4-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري فهي تشغل ما يقرب من مائة ألف شخص سنويا، حيث ساهمت في خلق 662848 منصب شغل في الفترة (2006-2013) وهذا ما ساهم في التقليل من حدة البطالة التي سجلت خلال هذه الفترة معدلات مقبولة تراوحت ما بين 10% و12%.

كما تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بشكل واضح، من خلال مساهمتها في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص، ممثلا أساسا بمؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما نسبته 84.98% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي خارج المحروقات، ونسبة 88.13% من القيمة المضافة خارج المحروقات وهذا بالنسبة لسنة 2010، وهو ما يبرز أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري.

المحور الثاني: التنافسية (مفهومها، مؤشراتها)

لقد ارتبط مفهوم التنافسية بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن وجود هذه الأخيرة في بيئة سريعة التحول وتتميز باشتداد المنافسة، حتم عليها مواجهة التحديات وهذا لا يتم إلا من خلال تحسين وزيادة تنافسيتها من أجل المحافظة على مركزها في السوق، حيث أصبحت التنافسية هي الدعامة الأساسية لبقاء المؤسسة في ظل الظروف المحيطة بها.

1- تعريف التنافسية:

يختلف تعريف التنافسية باختلاف مستوى الحديث فيما إذا كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسات لكن في بحثنا هذا سوف يتم التركيز على تنافسية المؤسسات حيث تختلف المؤسسات عن بعضها بعض في مستوى أداءها، قدرتها على الاستمرار والمحافظة على مكانتها وحصتها في السوق، فالأسواق الدولية لا تقبل إلا بالأحسن والأكثر تميزاً، الأمر الذي جعل فكرة الاستمرار وتحسين الموقع التنافسي الهاجس الرئيسي لكافة المؤسسات خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي هذا السياق، تباينت تعاريف تنافسية المؤسسات .

وعلى اثر ذلك سوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التالية:

✓ تعرف التنافسية على مستوى المشروع (المؤسسة) في بريطانيا على أنها القدرة على إنتاج السلع الصحية والخدمات بالتنوع الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب.⁴

✓ التنافسية هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو وإستقرار وتوسع وإبتكار وتحديد⁵

✓ عرفها R. Percerou بأنها: تقدم منتج ذي جودة عالية وسعر مقبول للزبائن وأداء مالي للمؤسسة في السوق مقارنة بالمنافسين وهذا بتقدير واحتساب الحصة السوقية بالنسبة للمؤسسة⁶. ويعرف بورتر الميزة التنافسية على أنها: العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها⁷

- من خلال ماسبق يمكن القول بأن: تنافسية المؤسسة تكمن في قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تتميز بمواصفات الجودة والسعر والوقت المناسب بما يجعلها أكثر كفاءة وفعالية من منافسيها وهذا ما يزيد من ربحيتها وحصتها السوقية"

2- مؤشرات قياس التنافسية: حاولت العديد من الدراسات والأبحاث أن تطور مؤشرات مختلفة لقياس التنافسية، ولما اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف محدد ودقيق لمصطلح التنافسية، فقد تباينت أيضاً الآراء حول إيجاد مؤشرات تقيس تنافسية المؤسسة، حيث ظهرت العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس التنافسية من أهمها ما يلي :

1- الربحية: تعبر الربحية على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ويعتبر الربح مؤشراً هاماً يدل على نجاعة نشاط المؤسسة، إذ تشكل الربحية مؤشراً كافياً على تنافسية المؤسسة⁸، إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد عرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون المؤسسة تنافسية في سوق تتجه هي بذاتها نحو التراجع وبذلك فإن التنافسية الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية⁹.

2- التكلفة: إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية¹⁰، لأنه لا يمكن تحدد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف لذلك نجد أن الكثير من المؤسسات تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها لتحقيق مركز تنافسي يضمن لها البقاء في السوق.

حيث تكون المؤسسة غير تنافسية في ظل سوق تنافسي إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تفوق سعر بيع منتجاتها في الأسواق

3- الحصة السوقية:

يعكس مؤشر الحصة السوقية مدى مساهمة المؤسسة في الأسواق المحلية والأسواق الدولية على حد سواء، إذ تحقق المؤسسة أرباحا كبيرة كلما كانت حصتها السوقية أكثر، وهذا يساعدها على توسيع أنشطتها وتنمية قدراتها التنافسية.

4- الإنتاجية الكلية :

الإنتاجية الكلية تقيس الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات يمكن تعريفها ببساطة على أنها: الإنتاجية هي العلاقة النسبية بين المخرجات والمدخلات¹¹

المحور الثالث: التحفيز الضريبية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1- التحفيز الضريبية:

تعتبر سياسة التحفيز الضريبي سياسة حديثة النشأة، فهي وليدة التجارب المالية، وعادة ما يستعمل مصطلح التحفيز أو الامتياز للدلالة عن الأساليب ذات الطابع الإنمائي والتي تتخذها الدولة كوسيلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعمل هذه السياسة على تحقيق جملة من الأهداف منها زيادة الاستثمارات الخاصة، العمل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تشجيع عملية التصدير..... الخ

1-2- تعريف التحفيز الضريبي:

يعرف بأنه " تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس"¹² من خلال التعريف السابق نستنتج أن التحفيز الضريبية هي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تقدمها الدولة لبعض الأعوان الاقتصاديين مع تقيدهم لبعض الشروط التي يحددها المشرع وهذا لتحقيق أهداف معينة.

إن التحفيز الضريبية تأخذ عدة أشكال، فقد تكون في شكل إعفاء ضريبي وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وتكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة¹³. أو يكون على شكل تخفيض ضريبي ويعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط¹⁴

2- واقع التحفيز الضريبية في الجزائر:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت سياسة التحفيز الضريبي وهذا بهدف لتشجيع المؤسسات على الاستثمار ومن ثم حثها على التنافسية والوصول بمنتجاتها إلى العالمية وتحملي ذلك من خلال جملة التحفيز الضريبية التي أقرها التشريع الجزائري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها جزءا هاما من النسيج الاقتصادي فقد إستفادت هذه المؤسسات من هياكل وهيئات متعددة مكلفة بمنح التحفيز الضريبية والتي من أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تم إستحداثها بموجب الأمر الرئاسي رقم (03/01) الموافق ل 20 أوت 2001 (خلفا لووكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI) هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹⁵.

2-1 التحفيز الضريبية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التحفيز الضريبية من خلال نظامين خاصين بالمزايا:

النظام العام: يستفاد من هذا النظام على مرحلتين هما مرحلة الإنجاز مرحلة الاستغلال¹⁶

في مرحلة الإنجاز: (03 سنوات)

- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

في مرحلة الاستغلال: (إعفاء لمدة 03 سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

النظام الاستثنائي: ينقسم بدوره إلى نظامين

النظام المطبق على الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة¹⁷:

مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار
- تطبيق حقوق التسجيل بمعدل مخفض يصل إلى اثنان بالألف بالنسبة لعقود التأسيس الزيادة في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة في السوق المحلية
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

مرحلة الاستغلال: (إعفاء لمد 10 سنوات)

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني

المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقيات)¹⁸

مرحلة الإنجاز: (05 سنوات)

- الإعفاء من الحقوق، الرسوم، الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية الإشهارات القانونية

مرحلة الاستغلال: (إعفاء من 03 إلى 10 سنوات)

- الضريبة على أرباح الشركات
- الرسم على النشاط المهني

المحور الرابع: دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن (عناية)

1- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

محبوبة للعجائن هي مؤسسة منظمة ضمن شركات الأموال شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) وتتمتع وفقا لأحكام القانون التجاري بالشخصية المعنوية، بدأت نشاطها في سنة 2000 تحت إسم محبوبة للعجائن، مقرها المنطقة الصناعية برحال عناية، تعمل في مجال صناعة العجائن الغذائية، تقدر طاقتها الإنتاجية النظرية ب 13 000 طن، تشغل 122 عاملا، بلغ رقم أعمالها سنة 2012 753.2 مليون دج وعلى هذا الأساس وبالاعتماد على التقسيم الذي ينص عليه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فتعتبر مؤسسة متوسطة الحجم.

باشرت نشاطها في فيفري 2000 بالاعتماد على خطين للإنتاج: خط إنتاج العجائن القصيرة، خط إنتاج العجائن الطويلة وفي سنة 2004 فتحت خط إنتاج جديد للعجائن الخاصة وكذلك في سنة 2011 فتحت خط إنتاج آخر للعجائن القصيرة بالخضر، ويمكن توضيح منتجات المؤسسة من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم(04): منتجات المؤسسة

المنتج	عدد الأنواع	السعة
العجائن القصيرة	25	500 غ
العجائن الطويلة	04	500 غ
العجائن الخاصة	16	400 غ/250 غ/500 غ
عجائن بالخضر	1	400 غ

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

إن مؤسسة محبوبة للعجائن تخضع إلى النظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، لهذا فهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد 09،10،11 من القانون التجاري ومن الناحية الجبائية فإن المؤسسة تخضع إلى جميع الإلتزامات الجبائية والنظام الضريبي وتمثل مختلف الضرائب في:

- الضريبة على أرباح الشركات IBS على أساس الربح المحقق بمعدل 19%
- الضريبة على الدخل الإجمالي
- الرسم على القيمة المضافة 7%
- الرسم على النشاط المهني 2%
- الرسم العقاري
- الحقوق الجمركية

2- دراسة الوضعية التنافسية للمؤسسة في ظل الإستفادة من التحفيزات الضريبية:

سنحاول دراسة الوضعية التنافسية للمؤسسة في ظل الإستفادة من الإمتيازات الضريبية الممنوحة من قبل ANDI وهذا من خلال توضيح مدى تأثير حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة خلال الفترة (2010-2013) على بعض مؤشرات التنافسية التي من أهمها: مؤشر تكلفة الصنع ومؤشر الربحية ومؤشر الإنتاجية

الجدول رقم (05) تطور الطاقة الإنتاجية، الكمية المنتجة والمباعة خلال الفترة 2010-2013

السنة	الطاقة الإنتاجية	النوع					
		عجائن طويلة		عجائن قصيرة		عجائن خاصة	
		المنتجة	المباعة	المنتجة	المباعة	المنتجة	المباعة
2010	13700	3900	4010	7800	7840	820	840
2011	13700	4050	4100	9000	9050	730	735
2012	18700	4900	4730	10800	10600	935	905
2013	18700	4900	4600	10800	9850	935	880

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسة إستغلت تقريبا كل طاقتها الإنتاجية في سنة 2010 حيث قدرت الكمية المنتجة ب 12520 هذا ما يمثل 91% من الطاقة الإنتاجية، مما جعلها توسع من نشاطها من خلال فتح خط إنتاج جديد للعجائن بالخضر،

حيث إستفادت من التحفيزات الضريبية التي تمنحها ANDI وهذا على مرحلتين مرحلة الإنجاز (2010-2011) تمثلت في إستيراد المعدات والأدوات وتجهيزها للإنتاج وكذلك تكوين العمال، ومرحلة الإستغلال (2012-2013) حيث بدأت في الإنتاج الفعلي.

2-1- تطور قيمة الضرائب والتحفيزات الضريبية المستفيدة منها مؤسسة محبوبة:

قيمة التحفيزات الضريبية المستفيدة منها مؤسسة محبوبة للفترة 2010-2013: يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (06) قيمة التحفيزات الضريبية المستفيدة منها المؤسسة الوحدة: مليون دج

السنة	رقم الأعمال	النتيجة	طبيعة الإعفاء	قيمة الإعفاء
2010	553.98	33.24	TVA	17.92
			DD	3.16
			TAP	
			IBS	
المجموع (1)				
2011	643.20	47.21	TVA	1.19
			DD	0.21
			TAP	
			IBS	
المجموع (2)				
2012	753.20	56.49	TVA	
			DD	
			TAP	4.52
			IBS	3.22
المجموع (3)				
2013	711.85	51.25	TVA	
			DD	
			TAP	4.27
			IBS	2.92
المجموع (4)				
المجموع (1) + (2) + (3) + (4)				
				37.41

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤسسة محبوبة تستفيد من رصيد مالي معتبر وهذا من خلال التحفيزات الضريبية الممنوحة لها للفترة 2010-2013 والتي قدرت ب 37.41 مليون دج حيث إستفادت في مرحلة الإنجاز (2010/2011) من رصيد مالي قدر ب 22.48 دج وهذا ما جعلها تسرع وتنطلق في العملية الإنتاجية بكل أرياحية، أما في مرحلة الإستغلال (2012/2013) إستفادت من رصيد مالي قدره 14.93 دج وهذا ما يدل على إنشاء قيمة لمساهميها من جهة ويعمل على تدعيم التمويل الذاتي للمؤسسة وتوفير السيولة مما يسمح لها بتوسيع نشاطها وهذا من أجل زيادة حصتها السوقية.

2-2- تطور قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة للفترة 2010-2013

يمكن إظهار تطور حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة للفترة 2010-2013 من خلال الجدول الآتي:

الوحدة: مليون دج		الجدول رقم (07) تطور قيمة الضرائب التي تتحملها مؤسسة محبوبة				
المجموع	IBS	TVA	DD	TAP	البيان	السنة
17.40	6.32	0	0	11.08	الإستفادة	2010
37.87	5.71	17.92	3.16	11.08	ع الإستفادة	
20.48	0.60	17.92	3.16	0	الفرق	
21.83	8.97			12.86	الإستفادة	2011
23.19	8.93	1.19	0.21	12.86	ع الإستفادة	
1.36	0.04	1.19	0.21	0	الفرق	
18.06	7.51			10.54	الإستفادة	2012
25.80	10.73			15.06	ع الإستفادة	
7.74	3.22			4.52	الفرق	
16.78	6.82			9.97	الإستفادة	2013
23.98	9.74			14.24	ع الإستفادة	
7.19	2.92			4.27	الفرق	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة في حالة عدم الإستفادة من التحفيزات الضريبية تتحمل عبء ضريبي كبير حيث قدر في المتوسط بـ 27.71 مليون دج كما نلاحظ إرتفاع قيمة الضرائب في سنة 2010 وهذا راجع لإرتفاع الرسم على القيمة المضافة الناتج عن إرتفاع قيمة الإستثمار وكذلك في سنة 2012 وهو ناتج عن إرتفاع الرسم على النشاط المهني الناتج عن إرتفاع رقم الأعمال وهذا راجع لبدء المؤسسة في هذه السنة في الإنتاج الفعلي .

أما في حالة الإستفادة فإن المؤسسة لا تتحمل عبء ضريبي كبير وهذا خلال المرحلتين حيث يقدر متوسط الضرائب بـ 18.51 ، وهذا ما يدل على الفرق في حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة في حالة الإستفادة وعدم الإستفادة

3- مقارنة قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة بمؤشرات تنافسية مؤسسة محبوبة:

سنحاول من خلال هذا العنصر حساب نسبة الضرائب إلى بعض مؤشرات تنافسية المؤسسة وذلك على النحو التالي:

3-1 مؤشر تكلفة الصنع:

سنقوم من خلال هذا العنصر بتوضيح مدى مساهمة التحفيزات الضريبية في تحسين مؤشر تكلفة الصنع للمؤسسة وذلك بالإعتماد على إجمالي التكاليف، وبعض المتغيرات الأخرى المرتبطة بها.

3-1-1 مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي التكاليف:

الجدول الموالي يوضح نسب إجمالي الضرائب والرسوم إلى إجمالي التكاليف، وهذا في حالة إستفادة المؤسسة وعدم إستفادتها من التحفيزات الضريبية

الجدول رقم (08) مقارنة الضرائب بإجمالي تكاليف مؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

السنة	البيان	إجمالي الضرائب	إجمالي التكاليف	النسبة المئوية
2010	الإستفاداة	17.40	500.26	3.5%
	ع الإستفاداة	37.87	541.22	7%
	الفرق	20.47	40.96	3.5%
2011	الإستفاداة	21.83	594.63	3.6%
	ع الإستفاداة	23.19	597.35	3.8%
	الفرق	1.36	2.73	0.2%
2012	الإستفاداة	18.06	652.86	2.7%
	ع الإستفاداة	25.80	668.34	3.9%
	الفرق	7.74	15.48	1.2%
2013	الإستفاداة	16.78	651.55	2.5%
	ع الإستفاداة	23.98	667.79	3.6%
	الفرق	7.2	16.24	1.1%

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة خلال الفترة (2010-2013) تقدر في المتوسط بـ 3.07% وهي نسبة مؤثرة نوعا ما حيث أن هاته النسبة تقدر في المتوسط بـ 4.6% في حالة عدم إستفاداة المؤسسة من التحفييزات الضريبية، أي أن نسبة الفرق يقدر بـ 1.53% وهذه النسبة تعتبر ضئيلة وهذا راجع لحجم التكاليف الهائلة التي تتحملها المؤسسة، وهذا يمكن أن نفسره بإرتفاع حجم الإهلاكات وهذا بسبب الحجم الكبير لإستثمارات المؤسسة وتزايدها من سنة إلى أخرى وبما أن أنظمة الإهلاك تعتبر إحدى أهم أشكال التحفييزات الضريبية فهي تمثل وفرة ضريبية مهمة للمؤسسة.

1/2 مقارنة إجمالي الضرائب بإجمالي الديون

الجدول رقم (09) مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي ديون مؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

البيان	2010		2011		2012		2013	
	الإستفاداة	ع	!	ع!	!	ع!	!	ع!
إجمالي الضرائب	17.40	37.87	21.83	23.19	18.06	25.80	16.78	23.98
إجمالي الديون	542.35	542.23	519.43	519.43	452.29	452.29	329.30	329.30
النسبة المئوية	3.21	6.98	4.20	4.46	3.99	5.70	5.10	7.28

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نستخلص من خلال الجدول السابق أن نسبة مجموع الضرائب إلى إجمالي الديون تمثل في المتوسط 4.12% في حين أن هذه النسبة تقدر بـ 6.10% في حالة عدم الإستفاداة، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة من تغطية الديون وذلك بواسطة التحفييزات الممنوحة لها.

3-1-2 مقارنة قيمة الضرائب بالديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (10) مقارنة الضرائب بالديون قصيرة الأجل لمؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع	إ	ع	إ	ع	إ	ع	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
215.94	215.94	329.33	329.33	397.07	397.07	432.95	432.95	الديون قصيرة الأجل
11.10	7.77	7.83	5.48	5.85	5.50	8.89	4.02	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة إجمالي الضرائب إلى الديون قصيرة الأجل تمثل في المتوسط ب 5.7%، حيث تقدر هذه النسبة ب 8.41% في حالة عدم الإستفادة من التحفيزات الضريبية، وتعكس هذه النسبة إمكانية تغطية الضرائب لقيم الديون قصيرة الأجل، كما تمثل هذه النسبة إمكانية المؤسسة اللجوء إلى تغطية قيمة التحفيزات الضريبية في حالة عدم الإستفادة منها عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3-2- مؤشر الإنتاجية:

الجدول رقم (11) مقارنة إجمالي الضرائب بمصاريف المستخدمين لمؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع	إ	ع	إ	ع	إ	ع	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
50.07	50.07	53.67	53.67	46.06	46.06	40.40	40.40	مصاريف المستخدمين
47.89	33.52	48.07	33.65	50.35	47.39	93.74	43.07	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة إجمالي الضرائب إلى مصاريف المستخدمين تمثل في المتوسط ب 40% حيث أن هذه النسبة تقدر في المتوسط ب 60% في حالة عدم إستفادة المؤسسة من التحفيزات الضريبية، حيث يبين هذا المؤشر مدى قدرة التحفيزات الضريبية على تغطية مصاريف المستخدمين.

الجدول رقم (12) مقارنة إجمالي الضرائب بالأموال الخاصة لمؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع	إ	ع	إ	ع	إ	ع	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
228.18	228.18	230.07	230.07	224.71	224.71	216.95	216.95	أموال خاصة
10.51	7.35	11.21	7.85	10.32	9.71	17.46	8.02	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مجموع الضرائب إلى الأموال الخاصة تعكس مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية حجم الضرائب المفروضة على المؤسسة، حيث نلاحظ أن هذه النسبة في المتوسط تقدر ب 8.23% في حالة الإستفادة، أما هذه النسبة فتقدر ب 12.37% في حالة عدم الإستفادة وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الحالة الأولى.

3-3- مؤشر الربحية: مقارنة نتيجة المؤسسة في ظل الإستفادة وفي عدم الإستفادة

الجدول رقم (13) مقارنة نتيجة محبوبة في ظل الإستفادة وعدم الإستفادة

السنة	البيان	النتيجة الإجمالية	النتيجة الخاضعة للضريبة	قيمة الضريبة	النتيجة الصافية
2010	الإستفادة	33.24	33.24	6.32	26.92
	ع الإستفادة	33.24	30.08	5.71	27.52
	الفرق	0	3.16	0.60	0.60
2011	الإستفادة	47.21	47.21	8.97	38.24
	ع الإستفادة	47.21	47.00	8.93	38.28
	الفرق	0	0.21	0.04	0.04
2012	الإستفادة	56.49	56.49	7.51	48.98
	ع الإستفادة	56.49	56.49	10.73	45.76
	الفرق	0	16.95	3.22	3.22
2013	الإستفادة	51.25	51.25	6.82	44.44
	ع الإستفادة	51.25	51.25	9.74	41.52
	الفرق	0	15.37	2.92	2.92

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة في ظل إستفادتها من التحفيزات الضريبية لا تتحمل عبء كبير حيث تقدر النتيجة الخاضعة للضريبة في المتوسط ب 34.96 م دج، أما في حالة عدم الإستفادة فتقدر ب 46.23 مليون دج أي أن المؤسسة في الحالة الأولى تستفيد من وفرة ضريبية تقدر في المتوسط ب 11.29 مليون دج، مما يجعل المساهمين يستفيدون من فرصة هامة من أجل زيادة عوائدهم.

ومن خلال الجدول أعلاه سوف نقوم بحساب مردودية المؤسسة، ورحيبتها في ظل الإستفادة وعدم الإستفادة من التحفيزات الضريبية وذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (14) نسب المردودية والربحية (مؤسسة محبوبة) في ظل الإستفادة

2013	2012	2011	2010	البيان	
7.97%	7.17%	5.13%	3.54%	نتيجة صافية مجموع الأصول	المردودية الإقتصادية
19.47%	21.28%	17.01%	12.40%	نتيجة صافية رأس المال الخاص	المردودية المالية
6.24%	6.50%	5.94%	4.85%	الربح الصافي رقم الأعمال HT	نسبة الربحية الصافية

الجدول رقم (15) نسب المردودية والربحية (مؤسسة محبوبة) في ظل الإستفادة

2013	2012	2011	2010	البيان	
7.44%	6.70%	5.14%	3.62%	نتيجة صافية مجموع الأصول	المردودية الإقتصادية
18.19%	19.88%	17.03%	12.68%	نتيجة صافية رأس المال الخاص	المردودية المالية
5.83%	6.07%	5.95%	4.96%	الربح الصافي رقم الأعمال HT	نسبة الربحية الصافية

إن نسبة المردودية الإقتصادية تشير إلى مدى الكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة أي ما أستخدم من أصول للحصول على النتيجة ومن خلال الجدولين رقم (13) و(14) يتضح أن مؤسسة محبوبة حققت مردودية معتبرة خلال السنوات (2010-2013) وأنها كذلك في إرتفاع مستمر حيث إرتفعت من 3.54% سنة 2010 إلى 7.97% سنة 2013، وعليه يمكن القول بأن المؤسسة تحقق أرباح معتبرة من خلال إستثماراتها، أما في حالة عدم الإستفادة فإن المؤسسة كذلك تحقق مردودية إقتصادية معتبرة ولكنها منخفضة مقارنة مع الحالة الأولى حيث تقدر نسبة المردودية الإقتصادية في المتوسط ب 5.9% في حالة الإستفادة، أما في حالة عدم الإستفادة تقدر ب 5.7% وهذا ما يدل على تأثير الضريبة على المردودية الإقتصادية للمؤسسة، حيث أنه كلما تم التقليل من إلتزامات المؤسسة إتجاه الضريبة كلما حققت مردودية أكبر.

كما نلاحظ أن نسبة المردودية المالية للمؤسسة تعتبر مرتفعة وتنسم بالزيادة من سنة لأخرى، إلا أنها شهدت إنخفاض سنة 2012 هذا راجع لتراجع مبيعات المؤسسة في هذه السنة وهذا في الحالتين (الإستفادة وعدم الإستفادة)، لكن يبقى أثر الضريبة واضح على المردودية المالية للمؤسسة، حيث قدرت في المتوسط ب 17.5% في حالة الإستفادة، أما في حالة عم الإستفادة فتقدر ب 16.9%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة عندما تعفى من الضرائب تحقق مردودية مالية مرتفعة مقارنة مع حالة خضوعها للضريبة. أما بخصوص نسب الربحية الصافية، فنلاحظ كذلك أنها ترتفع هي الأخرى عند تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة، حيث قدرت نسبة الربحية الصافية في المتوسط ب 5.9% في حالة الإستفادة، أما في حالة الإستفادة فتقدر ب 5.7%.

الخاتمة:

يتبين لنا مما سبق أن الجزائر تفتتت كغيرها من البلدان النامية لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذه الأخيرة وذلك من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة والجهود المبذولة لدعم وترقية هذا القطاع وتجسد هذا من خلال استحداث أطر مؤسساتية لدعم وترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى برامج التأهيل والمرافقة وتنصب هذه الجهود في سبيل خلق بيئة مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على اجتياز العقبات وكذلك تحثها على رفع من أداها وزيادة تنافسيتها وصمودها في وجه التحولات الاقتصادية الراهنة.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة والتقليص من حدة البطالة، بالرغم من ذلك فإنه لا يزال قطاع هش يحتاج لعمل كبير وعلى الكثير من الأصعدة، حيث تواجهه جملة من الصعوبات والتعقيدات، لعل أهمها كثرة الضرائب المفروضة على هذا النوع من المؤسسات.
- ✓ إعتقاد الجزائر سياسة التحفيز الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال إنشاء هياكل وهيئات مكلفة بمنح الدعم المالي والتحفيزات الضريبية لهذه المؤسسات من أجل تخفيف كاهلها من الضرائب ومن ثم حثها على التنافسية والخروج بمنتجاتها إلى العالمية.
- ✓ تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI من أهم الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدم جملة من التحفيزات الضريبية (تخفيضات ضريبية، إعفاءات ضريبية)، إلا أنه هناك تمييز بين مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال عند منح الإعفاءات الضريبية حيث أن مرحلة الإنجاز تعتبر أحسن فترة لإقرار الإعفاءات التي تمس المشتريات من المعدات والآلات اللازمة لإنجاز المشروع حيث تكون المؤسسة في حاجة إلى أكبر قدر ممكن من السيولة المالية، ومنح الإعفاءات في مرحلة الاستغلال من شأنه تحفيز المستثمرين على الإسراع في البدء في ممارسة النشاط مما يكون له الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية.
- ✓ إن مؤسسة محبوبة في ظل إستفادتها من التحفيزات الضريبية حققت مؤشرات تنافسية معتبرة وهذا راجع لإعفاءها من التزامات الضريبة مما قلص من تكاليفها وزاد من ربحيتها.
- ✓ تعتبر التحفيزات الضريبية من أهم العوامل الداعمة لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن ليست الشيء الوحيد المتحكم بها.

بناء على النتائج المتوصل إليها، فإننا نوصي بما يلي:

- ✓ العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال بناء سياسات إستراتيجية ومنظومة مؤسساتية تناسب خصوصيتها.
- ✓ تهيئة المنظومة المالية والمصرفية وذلك يكون عن طريق التحفيز لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسيير إجراءاته، وإعتقاد أساليب إبتكارية للتعامل مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات، وإنشاء مصارف متخصصة ومؤسسات مالية جديدة وتسهيل إعتقاد البنوك.
- ✓ تهيئة المنظومة التشريعية والجبائية وذلك من خلال جعل القوانين الضريبية وقوانين الإستثمار تتسم بالوضوح، الشفافية والثبات، بالإضافة إلى تقديم التحفيزات اللازمة ومنها التحفيزات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لإستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تناسب مع مشاكلها التسويقية المطروحة بالأخص على المستوى السوق الدولية.
- ✓ رسم سياسة لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة، ومن الضروري أن تتبع هذه الجهود من إستراتيجية واضحة المعالم.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ - أ شوقي جباري، أ بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية-قراءات في التجربة الإيطالية،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج مجال المحروقات في الدول العربية، الشلف، أيام 06 و 10 نوفمبر 2010 .
- ² - توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2002، ص15-16.
- ³ - المادة الرابعة من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2001.
- ⁴ - Donald G.Mc Fertinadge, la compétitivité : notions et mesures, département d'économique, université, carleton, canada, avril, 1995, p
- ⁵ - فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية، مدخل المقارنات التطويرية المستمرة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص11.
- ⁶ -Richard Percerou, entreprise: gestion et compétitivité, édition economica,France,1984,p53
- ⁷ - Michael porter, l'avantage concurrentiel,dunond,france,1999,pp41-42
- ⁸ - نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص203.
- ⁹ - تامر البكري، إستراتيجيات التسويق، دارالبيازوردي، عمان، الأردن، 2008، ص203 .
- ¹⁰ - وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، ديسمبر 2003، ص11.
- ¹¹ - وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للإقطاع العربية في السوق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
- ¹² - د ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2003، الجزائر، ص118
- ¹³ - د عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص173.
- ¹⁴ - نفس المرجع السابق، ص 174.
- ¹⁵ - المادة 21 من الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 22/08/2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، ص07.
- ¹⁶ - المادة 07 من الأمر رقم (08-06) المؤرخ في 19/07/2006، المعدل و المتمم للأمر(03-01)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، ص18.
- ¹⁷ - المادة 08 من الأمر رقم (08-06) المؤرخ في 19/07/2006، المعدل و المتمم للأمر(03-01)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، ص18.
- ¹⁸ - نفس المرجع السابق.

ANDI : Agence National de Développement de l'investissement

IBS : Impôt sur le Bénéfice des sociétés

TVA : Taxe sur la Valeur Ajoutée

DD : Droit de Douane

TAP : Taxe sur l'Activité Professionnelle